

المغرب يرد على الحملة الإعلامية ضده بالتوجه إلى القضاء الفرنسي

يسعى لاستغلال هذه الادعاءات الزائفة، يشار إلى أن الجزائر أيضا رفعت الجمعة الماضية دعوى تشهير أمام القضاء الفرنسي ضد منظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية التي اتهمت الجزائر باستخدام برنامج "بيغاسوس" لأغراض التجسس قبل أن تصحح ذلك. وقالت السفارة الجزائرية في فرنسا إن الدعوى تستهدف تصريحات نشرتها المنظمة في التاسع عشر من يوليو على موقعها.

وأكدت "مراسلون بلا حدود" في هذه التصريحات أن "الجزائر من بين الدول التي تمتلك برنامج بيغاسوس" وأنها "تستخدمه للتجسس على أطراف أخرى". ثم تراجع المنظمة ونشرت تصحيحاً الجمعة قالت فيه "قمنا في السابق بإدراج الجزائر في قائمة الدول المتعاملة مع شركة 'أن أس أو'. تم تصحيح هذا الخطأ الذي نأسف له".

وقالت السفارة في دعواها "بالإضافة إلى طبيعتها التشهيرية وكونها كاذبة، فإن هذه الادعاءات غير المقبولة هي جزء من التلاعب الذي تلجأ إليه مراسلون بلا حدود المعروفة بأنها تقصي هذا الجرائم". مؤكدة أن الجزائر "تفني رسمياً هذه الاتهامات".

وخلصت إلى أن الجزائر "لا تملك هذا البرنامج على الإطلاق ولم تضطر مطلقاً إلى استخدامه أو التعامل معه أو التعاون بأي شكل من الأشكال مع الأطراف التي تمتلك هذه التكنولوجيا لأغراض التجسس".

ورأى الأمين العام لمنظمة "مراسلون بلا حدود" كريستوف ديوار أن "الجزائر تسلط الضوء على خطأ صغير ومؤسف لتقديم نفسها على أنها ضحية مؤامرة، وهو أمر غير منطقي".

وأضاف "إنه رد فعل مبالغ فيه من جانب نظام معاد على المبالغة... لم تكن هناك في الحقيقة أية خبيثة وبالتأكيد ليس هناك تلاعب إزاء الجزائر، وليس هناك تقصّد".



الاتهامات تحتاج إلى دليل

في المقابل أفادت صحيفة "لوموند" بأنها "تنتظر للثبوت من حقيقة هذه الملاحظات وحوالها".

من جهته قدم وزير الداخلية المغربي عبد الوافي لفتيت الأرباء شكوى في باريس ضد موقع ميديابارت ومديره بتهمة "التشهير والإفراء"، وفق ما أعلنه محاميه روبروف بوسولو في بيان.

المغرب رفع أربع دعاوى قضائية خاصة بتهمة التشهير وفق إجراء يسمح بإحالة مرتكب جرم على وجه السرعة إلى القضاء

وجاء في البيان أن الوزير يعترض نقض "المزاعم المغرضة والإفراء التي تنقلها منذ أيام وسائل الإعلام هذه التي توجه اتهامات خطيرة إلى مؤسسات يمثلها دون تقديم أي أدلة ملموسة". وندد الوزير بـ"حملة إعلامية".

وتأتي شكوى الوزير رداً على شكوى ضد مجهول قدمها موقع ميديابارت في التاسع عشر من يوليو بعدما تم التجسس على اثنين من صحافييه عبر برنامج "بيغاسوس".

وسبق أن رفع المغرب في الثاني والعشرين من يوليو دعوى قضائية أمام محكمة الجنايات في باريس ضد منظمتي العفو الدولية و"فوربيد ستوريز" بتهمة التشهير، بعدما حصلت على قائمة أرقام الهواتف التي استهدفها مستخدمو برنامج "بيغاسوس" الذي طورته مجموعة "أن أس أو" الإسرائيلية.

وتذكر البيان الحكومي أن "المغرب، القوي بحقوقه، والمقتنع بوجاهة موقفه، اختار أن يسلك المسعى القانوني والقضائي في المغرب وعلى الصعيد الدولي، للوقوف في وجه أي طرف

وأوضح المحامي أن انتخبين من الدعوى رفعتا ضد صحيفة "لوموند"، وهي من ضمن المجموعة المؤلفة من سبع عشرة وسيلة إعلام دولية تناولت القضية، ومديرها جيرمو فينوليوس، ودعوى ثالثة بحق موقع "ميديابارت" الإخباري والاستقصائي ورئيسه ابوي بلينيل، والرابعة بحق إذاعة "راديو فرانس".

ومن المقرر عقد جلسة إجرائية أولى في الخامس عشر من أكتوبر أمام الغرفة المتخصصة في قانون الصحافة، لكن في حال رفعت دعوى فإن ذلك لن يحصل قبل حوالي سنتين.

وأدان المغرب ما وصفه بـ"الحملة الإعلامية المتواصلة المضللة المكثفة والمربكة، التي تروّج لمزاعم باخترق أجهزة هواتف عدد من الشخصيات العامة الوطنية والأجنبية باستخدام برنامج معلوماتي".

ونكرت الحكومة في بيان أن المملكة المغربية "ترفض جملة وتفصيلاً هذه الادعاءات الزائفة، التي لا أساس لها من الصحة، وتتحدى مروجيها، بما في ذلك منظمة العفو الدولية، وتكذب من يدعهم والخاضعين لحمايتهم، أن يقدموا أدنى دليل مادي وملوم يدعم روايتهم".

وأضافت "المغرب أضحت مجدداً عرضة لهذا النوع من الهجمات التي تفضح إرادة بعض الدوائر الإعلامية والمنظمات غير الحكومية لجعله تحت إمرتها ووصايتها"، مشيرة إلى أن "ما يثير حنقهم أن هذا ليس ممكناً".

وأكدت الحكومة أن "المملكة، التي حققت إنجازات كبيرة في العديد من المجالات خلال السنوات الأخيرة، ستواصل المضي قدماً في الطريق الذي رسمته لتعزيز نهجها الاقتصادية وتنميتها الاجتماعية".

ومن المتوقع أن تصطبغ هذه الشكاوى بحكم صدر مؤخراً عن محكمة التمييز بعد رد عدة شكاوى قدمها المغرب، إذ اعتبرت المحكمة في 2019 أنه لا يمكن لدولة مباشرة ملاحقات بتهمة التشهير العلني لكونها ليست "جهة خاصة" بحسب تعريف القانون المتعلق بحرية الصحافة.

لكن باراتيلي ينوي محاربة هذه السابقة القضائية غير المواتية، مؤكداً أنه "يمكن تماماً قبول شكوى" الدولة المغربية إذا كانت تتصرف "نتيجة عن إدارتها وأجهزتها".

الأنظمة الاستبدادية تستخدم أساليب «لاعنفية» لخنق الإعلام

بعد أن وصفته وزارة العدل الروسية بأنه "عميل أجنبي".

أما في ما يخص الوصول إلى المعلومات، ففي إيران مثلاً لا تتردد السلطات في تعطيل خدمة الإنترنت بالكامل لفترات طويلة، وذلك في محاولة لحرمان المواطنين من الوصول إلى معلومات بديلة.

وقالت المنظمة في تقرير "قد يفترض شخص ما، لا يعبر انتباهها وثيقاً للأموار، أن الصحيفة كانت ضحية لسوء الإدارة أو تدني اهتمام الناس، لكن الصحف غالباً ما تتساق إلى الموت عمداً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في ما يتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات".

وغالباً ما تشمل الأساليب المتبعة "المضايقة القضائية أو الخنق الاقتصادي"، حيث يتبع الإغلاق القسري نمط الأنظمة الاستبدادية المتمثل في استخدام الضغط الاقتصادي أو غيره من الضغوط لإغلاق المنافذ الإخبارية والوسائل الإعلامية الناقدة.

وفرضت الأنظمة في روسيا وميانمار والصين ودول أخرى إغلاقاً ما لا يقل عن اثنتين وعشرين صحيفة منذ العام 2017، في حين قامت موسكو بإغلاق موقع "في تايمز" الروسي المستقل في 12 يونيو،

ووفضت الأنظمة في روسيا وميانمار والصين ودول أخرى إغلاقاً ما لا يقل عن اثنتين وعشرين صحيفة منذ العام 2017، في حين قامت موسكو بإغلاق موقع "في تايمز" الروسي المستقل في 12 يونيو،

ووفضت الأنظمة في روسيا وميانمار والصين ودول أخرى إغلاقاً ما لا يقل عن اثنتين وعشرين صحيفة منذ العام 2017، في حين قامت موسكو بإغلاق موقع "في تايمز" الروسي المستقل في 12 يونيو،

إغلاق وكالة إعلامية يحدد الرفض لقانون الجرائم الإلكترونية الفلسطيني

مدير الوكالة يرفض مزاعم عدم حصوله على الترخيص



استهداف الصحافة يتم بطرق عديدة

يرى صحافيون وناشطون أن إغلاق السلطة الفلسطينية مكتب وكالة "جي ميديا" الإعلامية في رام الله، وملاحقة مديرها المعروف بانتقاداته للسلطة ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة لقانون الجرائم الإلكترونية، واستخدامه لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

وإذا مشكلتكم مع علاء الريماوي طوخو (اقتلوه) وارتاحوا منه". ونسوه أن وزارة الإعلام في حكومة رام الله رفعت قضية بحقه بعد القضية التي رفعتها وزارة الأوقاف واعتقل على إثرها مطلع الشهر الجاري، وتتعلق باعتقاله منبر أحد المساجد دون إذن، خلال جنازة الناشط الفلسطيني المعارض نزار بنات.

وأكد أن وكالة "جي ميديا" جاءت لنقل الوجود في القدس وغزة والضفة الغربية حيث عكف مجموعة من الإعلاميين على تأسيسها في ظل إغلاق العديد من المؤسسات وحجب وسائل إعلامية أخرى.

منتدى الإعلاميين الفلسطينيين: ما حدث يعتبر استمراراً لنهج قمع حرية الإعلام والتضييق على الصحافيين

ورفضت أجهزة السلطة السماح لموظفي "جي ميديا" بأخذ الكاميرات والعدسات من داخل المقر.

واعتبر صحافيون وناشطون أن إغلاق الوكالة استناداً لقانون الجرائم الإلكترونية الذي واجه رفضاً واسعاً منذ إصداره عام 2018، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة له، واستخدامه من قبل السلطات لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

وتضمن قانون الجرائم الإلكترونية، حسب الانتقادات، عدداً كبيراً من الانتهاكات الحقوقية البارزة، أبرزها اللغة الفضاضة والنصوص الغامضة، حيث وردت مصطلحات مثل "الآداب العامة"، "سلامة الدولة"، "النزعات العنصرية"، "الأمن القومي"، "السلام الأهلي"، "النظام العام"، "سلامة المجتمع وأمنه"، "الإضرار بالوحدة الوطنية"، في بنود القانون إلا البالغة 61 بنداً، دون أي توضيح أو تحديد لما تعنيه، ولا الحالات التي تخنق عليها العقوبات.

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني، يجب على النصوص الجنائية أن تكون واضحة وضحاً تاماً، بحيث لا يبقى على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه الحالة، فستحول هذه الأجهزة القضائية والتنفيذية إلى أجهزة تاويل وتفسير، ما يترك هامشاً كبيراً للعاملين في هذه الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح السياسية والشخصية، كما يفتح مجال

يرى صحافيون وناشطون أن إغلاق السلطة الفلسطينية مكتب وكالة "جي ميديا" الإعلامية في رام الله، وملاحقة مديرها المعروف بانتقاداته للسلطة ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة لقانون الجرائم الإلكترونية، واستخدامه لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

وإذا مشكلتكم مع علاء الريماوي طوخو (اقتلوه) وارتاحوا منه". ونسوه أن وزارة الإعلام في حكومة رام الله رفعت قضية بحقه بعد القضية التي رفعتها وزارة الأوقاف واعتقل على إثرها مطلع الشهر الجاري، وتتعلق باعتقاله منبر أحد المساجد دون إذن، خلال جنازة الناشط الفلسطيني المعارض نزار بنات.

وأكد أن وكالة "جي ميديا" جاءت لنقل الوجود في القدس وغزة والضفة الغربية حيث عكف مجموعة من الإعلاميين على تأسيسها في ظل إغلاق العديد من المؤسسات وحجب وسائل إعلامية أخرى.

مفتى الإعلاميين الفلسطينيين: ما حدث يعتبر استمراراً لنهج قمع حرية الإعلام والتضييق على الصحافيين

ورفضت أجهزة السلطة السماح لموظفي "جي ميديا" بأخذ الكاميرات والعدسات من داخل المقر.

واعتبر صحافيون وناشطون أن إغلاق الوكالة استناداً لقانون الجرائم الإلكترونية الذي واجه رفضاً واسعاً منذ إصداره عام 2018، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة له، واستخدامه من قبل السلطات لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

وتضمن قانون الجرائم الإلكترونية، حسب الانتقادات، عدداً كبيراً من الانتهاكات الحقوقية البارزة، أبرزها اللغة الفضاضة والنصوص الغامضة، حيث وردت مصطلحات مثل "الآداب العامة"، "سلامة الدولة"، "النزعات العنصرية"، "الأمن القومي"، "السلام الأهلي"، "النظام العام"، "سلامة المجتمع وأمنه"، "الإضرار بالوحدة الوطنية"، في بنود القانون إلا البالغة 61 بنداً، دون أي توضيح أو تحديد لما تعنيه، ولا الحالات التي تخنق عليها العقوبات.

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني، يجب على النصوص الجنائية أن تكون واضحة وضحاً تاماً، بحيث لا يبقى على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه الحالة، فستحول هذه الأجهزة القضائية والتنفيذية إلى أجهزة تاويل وتفسير، ما يترك هامشاً كبيراً للعاملين في هذه الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح السياسية والشخصية، كما يفتح مجال

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني، يجب على النصوص الجنائية أن تكون واضحة وضحاً تاماً، بحيث لا يبقى على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه الحالة، فستحول هذه الأجهزة القضائية والتنفيذية إلى أجهزة تاويل وتفسير، ما يترك هامشاً كبيراً للعاملين في هذه الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح السياسية والشخصية، كما يفتح مجال

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني، يجب على النصوص الجنائية أن تكون واضحة وضحاً تاماً، بحيث لا يبقى على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه الحالة، فستحول هذه الأجهزة القضائية والتنفيذية إلى أجهزة تاويل وتفسير، ما يترك هامشاً كبيراً للعاملين في هذه الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح السياسية والشخصية، كما يفتح مجال

يرى صحافيون وناشطون أن إغلاق السلطة الفلسطينية مكتب وكالة "جي ميديا" الإعلامية في رام الله، وملاحقة مديرها المعروف بانتقاداته للسلطة ونشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة لقانون الجرائم الإلكترونية، واستخدامه لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

وإذا مشكلتكم مع علاء الريماوي طوخو (اقتلوه) وارتاحوا منه". ونسوه أن وزارة الإعلام في حكومة رام الله رفعت قضية بحقه بعد القضية التي رفعتها وزارة الأوقاف واعتقل على إثرها مطلع الشهر الجاري، وتتعلق باعتقاله منبر أحد المساجد دون إذن، خلال جنازة الناشط الفلسطيني المعارض نزار بنات.

وأكد أن وكالة "جي ميديا" جاءت لنقل الوجود في القدس وغزة والضفة الغربية حيث عكف مجموعة من الإعلاميين على تأسيسها في ظل إغلاق العديد من المؤسسات وحجب وسائل إعلامية أخرى.

مفتى الإعلاميين الفلسطينيين: ما حدث يعتبر استمراراً لنهج قمع حرية الإعلام والتضييق على الصحافيين

ورفضت أجهزة السلطة السماح لموظفي "جي ميديا" بأخذ الكاميرات والعدسات من داخل المقر.

واعتبر صحافيون وناشطون أن إغلاق الوكالة استناداً لقانون الجرائم الإلكترونية الذي واجه رفضاً واسعاً منذ إصداره عام 2018، هو دليل على صحة الانتقادات الموجهة له، واستخدامه من قبل السلطات لاستهداف الصحافيين ووسائل الإعلام وملاحقة المعارضين.

وتضمن قانون الجرائم الإلكترونية، حسب الانتقادات، عدداً كبيراً من الانتهاكات الحقوقية البارزة، أبرزها اللغة الفضاضة والنصوص الغامضة، حيث وردت مصطلحات مثل "الآداب العامة"، "سلامة الدولة"، "النزعات العنصرية"، "الأمن القومي"، "السلام الأهلي"، "النظام العام"، "سلامة المجتمع وأمنه"، "الإضرار بالوحدة الوطنية"، في بنود القانون إلا البالغة 61 بنداً، دون أي توضيح أو تحديد لما تعنيه، ولا الحالات التي تخنق عليها العقوبات.

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني، يجب على النصوص الجنائية أن تكون واضحة وضحاً تاماً، بحيث لا يبقى على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه الحالة، فستحول هذه الأجهزة القضائية والتنفيذية إلى أجهزة تاويل وتفسير، ما يترك هامشاً كبيراً للعاملين في هذه الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح السياسية والشخصية، كما يفتح مجال

ويؤكد حقوقيون أن الأصل القانوني، يجب على النصوص الجنائية أن تكون واضحة وضحاً تاماً، بحيث لا يبقى على الأجهزة الأمنية والقضائية إلا التحقق من وقوع الجناية. أما في هذه الحالة، فستحول هذه الأجهزة القضائية والتنفيذية إلى أجهزة تاويل وتفسير، ما يترك هامشاً كبيراً للعاملين في هذه الأجهزة للانتقاء بناء على المصالح السياسية والشخصية، كما يفتح مجال